سيرفع تصنيف البحرين بالمؤشرات الدولية... سمو وكيل "العمل":

النظام الجديد لمكافأة نهاية خدمة الأجنبي يكفل حق العامل

سمو الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد

سمو وكيل وزارة العمل متحدثا بالندوة

البلاد قال وكيل وزارة العمل سمو الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة: في ظل القيادة الرشيدة نسعى لتحقيق جو عملي صحي، وجاذب للاستثمارات الخارجية، ويكفل جميع الحقوق للعمال، سواء بحرينيين أو غير بحرينيين، وبالنظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص مميزات مهمة، منها كفالة حقوق العامل، فمملكة البحرين تبوأت مكانة عالية في حقوق الإنسان، وإن هذا القرار ما جاء إلا لترسيخ لمبدأ حماية العامل، والتأكد من حصوله على حقوقه العمالية الكاملة، عند انتهاء علاقة العمل.

جاء ذلك بندوة صحيفة "البلاد" لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص.

وأضاف سموه "يوفر النظام السابق على صاحب العمل دفع مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء فترة خدمة العامل، وأن يكون الدفع كدفعة واحدة، ما يرهق ميزانية صاحب العمل في بعض الأوقات، وعليه جاء هذا القرار بمثابة وضع آلية للمساعدة والتيسير على صاحب العمل لجمع تلك المبالغ، لحين انتهاء علاقة العمل، ويستلمها العامل عند نهاية الخدمة".

وقال سموه "سيسهم القرار برفع تصنيف مملكة البحرين دوليًا في العديد من التصنيفات والمؤشرات الدولية، كدولة توفر الحماية التشريعية للعمالة الأجنبية، وأصحاب العمل، ويساهم في تعزيز قدرتها بجذب الاستثمارات، وتوفير فرص عمل جديدة".

ويتابع سموه "كما أنه يشكل تنفيذًا جوهريًا للالتزامات الدستورية الضامنة لحقوق العمال، أما بالنسبة لدور الوزارة بشكل مباشر بهذا القرار، فيختص جهاز فض المنازعات العمالية بالوزارة في استقبال الشكاوى والمنازعات القائمة، بين المؤمن عليه، وصاحب العمل بشأن المكافأة، والعمل على حل وتسوية النزاعات العمالية الفردية بشكل ودي بين الطرفين".

النظام الجديد يوفر الحماية لصاحب العمل... الرئيس التنفيذي لـ "LMRA":

استلام شكاوى بعدم صرف مكافأة نهاية الخدمة للأجانب

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل مقدما مداخلته

البلاد أكد الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص نبراس محمد طالب أن "النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص يبين مدى التزام مملكة البحرين في تطوير بيئة العمل، وحرصها على حفظ حقوق جميع الأطراف، ضمن منظومة شاملة، والتي تتضمن الوقاية، الحماية، والإنصاف".

جاء ذلك بندوة صحيفة "البلاد" لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص.

وأضاف طالب "بالنسبة للجانب العملي لأصحاب الأعمال، فلقد ذكر وكيل وزارة العمل سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن بعض أصحاب العمل قد يتفاجأون بأن عليهم مبالغ لابد أن يدفعونها للعامل عند نهاية مدة خدمته، خصوصا لمن عمل سنوات عديدة، ما من شأنه التأثير على السيولة، واستدامة العمل التجاري".

ويقول "من جانب آخر، نعلم بأن العديد من المؤسسات في البحرين صغيرة، أو متناهية الصغر، والذي قد لا يكون لديها إدارة مختصة لمتابعة أمور العمالة، أو تكنولوجيا معينة تساعدهم بذلك، بحكم انشغالهم، وهذا شيء طبيعي، ليتفاجأ بأن عليه مبلغ يجب سداده، وعليه يساعد هذا النظام صاحب العمل لتدارك هذا الأمر مسبقا". ويكمل "نستلم بمركز حماية العمالة الوافدة بهيئة تنظيم سوق العمل شكاوى من العمالة الوافدة على أصحاب الأعمال، ومضمونها عدم صرف مكافأة نهاية الخدمة، والعدد ليس بالقليل، وقد تكون هذه الشكاوى كيدية، وغير صحيحة".

ويتابع "مع تطبيق هذا النظام، فإننا نرى أنه يوفر الحماية لصاحب العمل، لأنه يدفع شهريا للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، ما يعني أننا سنحدّ من الكيدية التي قد يتسبب بها العامل على صاحب العمل".

ويضيف "كما سيساهم هذا النظام، بأن يحصل العامل على حقوقه، وسيعزز الربط مع نظام حماية الأجور المطبق، وبحيث يكون هنالك ترابط ما بين الأجور المكتوبة في العقد، والأجور المسجلة في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبحيث يجري ضمان استلام العامل لحقوقه حسب العقد".

لماذا نركز على التحصيل المالي بدل الإنتاج؟... رئيس جمعية الحقوقيين:

"مكافأة الأجنبي" سيضعف القدرة المالية للقطاع الخاص

البلاد قال رئيس جمعية الحقوقيين عبدالجبار الطيب إن تطبيق النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص بأثر رجعي لا يجوز.

ونبه إلى أن النص في القانون المعني بموضوع المكافأة لا يعني جواز الرجعية في التطبيق لتاريخ سابق لنفاذ القرار.

عبدالجبار الطيب

جاء ذلك بمشاركة مكتوبة للطيب بعد ندوة صحيفة "البلاد" لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص. وتساءل "ماذا لو حلّت كورونا جديدة واضطر الأجانب للعودة لبلدانهم بأعداد كبيرة، ما قد يتسبب في إجهاض عسير لهذا الصندوق". ورأى أن النظام سيضعف من القدرة المالية لدى القطاع الخاص ويقلل من قدرته على الإنتاج والنشاط، خصوصا أن المطلوب تدفقات مالية شهرية من التاجر إلى الهيئة. وأضاف "من المتوقع فرض ضريبة على الشركات... وعليه وفي ظل هذا القرار مع الضريبة مع استقطاعات هيئة سوق العمل لن يكون الاستثمار في البحرين جاذبا".

وواصل "لماذا نركز دائما على التحصيل المالي بدل التركيز على الإنتاج، يفترض أن توظف جميع فوائض الصناديق سواء التعطل أو الأجيال القادمة واستثمارات التأمينات والتقاعد في إنشاء مشروعات تنموية ضخمة توظف المواطنين وتدعم الاقتصاد بعوائد لإنتاج حقيقي من سلع وخدمات، وبالتالي فإن التركيز على التحصيل المالي بشكل كبير لا يتماشى مع مبدأ الاستدامة في رؤية 2030".

ولفت إلى أن نص المادة (13/ د) من دستور البحرين ينص على: "ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال"، ومشيرا إلى أن "تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال يبنى على أسس اقتصادية وليس على أسس اجتماعية بما مؤداه بأن تفسير طبيعة العلاقة يجب أن يبنى على أساس ما يزيد الإنتاجية، وبالتالي فهذا النظام على ما يبدو أنه مبني على أسس اجتماعية وليس اقتصادية مما قد يكون معه متعارضاً مع الدستور".

صباح الدوسري:

النظام الجديد سيضخ المزيد من الأموال بـ "التأمينات"

أوضح عضو مجلس الشورى السابق، وكيل وزارة العمل الأسبق، صباح الدوسري أن النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص يأتي ليحقق حفظ حقوق جميع العمال دون استثناء، فيضمن العامل حقوقه بنهاية الخدمة، وهذا أمر لا يختلف عليه أحد، بأنه حق من حقوقه الثابتة، ويصب هذا القرار في ضخ المزيد من أموال صندوق التأمينات الاجتماعية، بما يعزز المرونة للاستثمار الأمثل لهذه المصادر المالية الجديدة".

جاء ذلك بندوة صحيفة البلاد لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص.

وقال "يصب هذا القرار المزيد من الأموال في سوق العمل، كما سيساهم في تحقيق المزيد من التوظيف للمواطنين، فبعض أصحاب الأعمال يقوم بتوظيف الأجانب لأنه لا يدفع عليهم تأميناً شهرياً، إنما لإصابة العمل فقط".

موظفتان بـ "التأمينات" تتابعان الندوة

تغطية تلفزيون البحرين لندوة "البلاد"

أسامة الماجد وسعيد محمد وهبة محسن يتابعون الندوة

رئيس "الاقتصاديين":

حماية الوافدين سينعكس بالمؤشرات الدولية

البلاد قال رئيس جمعية الاقتصاديين عمر العبيدلي إن مملكة البحرين لها تاريخ مهم في حماية حقوق الوافدين، وتفخر البحرين بسمعتها في هذا المجال، والذي ينعكس في مستواها بالمؤشرات الدولية بهذا الشأن.

جاء ذلك بندوة صحيفة "البلاد" لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب في القطاع الخاص. وتابع العبيدلي "ليس من الغريب أن تستمر البحرين في العمل بهذا السياق، وانطلاقا من ذلك، فإن إحدى وسائل حقوق العمالة الوافدة، هو وجود الطرف الحكومي في هذه العلاقة الثلاثية، وعدم ترك موضوع التقاعد والمكافآت الخاصة بها لطرفين، وهما صاحب الوظيفة والعامل".

رئيسة "ريادة الأعمال":

لا كلفة إضافية على التاجر بنهاية خدمة الأجنبي

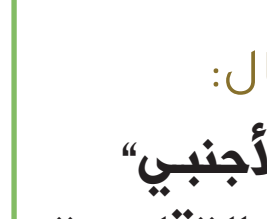

البلاد قالت رئيسة المؤسسة البحرينية لريادة الأعمال فريال ناس إن صدور النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص يترتب عليه بأنه لا توجد تكلفة إضافية على التاجر عند نهاية مدة خدمة العامل.

جاء ذلك بندوة صحيفة البلاد لمناقشة النظام الجديد للمكافأة.

وتضيف "نسبة الاستقطاع هو ما يعادل تكلفة ما سيدفعه صاحب العمل بنهاية الخدمة، ولكن سيكون له تأثير سلبي على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب السيولة.

وزادت "هذا القرار يصب في مصلحة الموظف غير البحريني بالدرجة الأولى، ويحفظ حقوقه ومكتسباته، وسيخفف الأعباء المالية في حال إنهاء التعاقد على صاحب العمل إذا كانت السيولة موجودة".

وتتابع "تداعيات تطبيق القرار قد يؤثر سلبا على سيولة بعض الشركات، والتي ليس لها نظام خاص؛ لتوفير المبالغ المستحقة لصالح موظفيها، بحسابات بنكية منفصلة".

وتزيد "كما قد يكون لهذا القرار تأثير إيجابي، بتوظيف أكبر للبحرينيين في الشركات الكبرى، والتركيز أكثر على تدريب البحرينيين، والتقليل من إعداد العمالة الأجنبية في مملكة البحرين".

اتحاد العمال:

صرف "خدمة الأجنبي" لاستدامة الصناديق التقاعدية

البلاد أشار الأمين العام المساعد للتشريع والدراسات بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين يوسف الشملان إلى أنه "الاتحاد مع النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص، وتم إعداد رؤية من قبل الاتحاد فيما يخص التأمينات الاجتماعية، واستدامة الصناديق التقاعدية".

جاء ذلك بندوة صحيفة البلاد لمناقشة النظام الجديد للمكافأة.

وزاد الشملان "أحد بنود الرؤية لاستدامة الصناديق التقاعدية هو إدماج العمالة الأجنبية في نظام نهاية الخدمة؛ لرفد الصناديق التقاعدية، ولقد واجهنا حالات لعمالة أجنبية لم تستلم مكافآت نهاية الخدمة".

ويزيد "الإشكالية بهذا الأمر من وجهة نظرنا هو في حالات الظروف الاستثنائية، كجائحة كورونا، حيث كان هنالك تعثر لبعض أصحاب الأعمال، وعليه فإن هذا القرار سيؤمن قيمة هذه المكافأة من قبل جهة رسمية".

المرصد البحريني لمراقبة الحقوق:

القضايا العمالية عبء على الأجنبي

البلاد أكد رئيس لجنة الثقافة القانونية بجمعية المرصد البحريني لمراقبة حقوق الإنسان أحمد الدوسري أنه "بحكم أننا جمعية حقوقية، فإننا نميل أكثر لحقوق العامل، وإن كان النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص به بعض السلبيات التي ذكرها رئيس غرفة التجارة والصناعة".

جاء ذلك بندوة صحيفة "البلاد" لمناقشة النظام الجديد لمكافأة نهاية الخدمة للعمال الأجانب القطاع الخاص.

وزاد "لكننا نرى في مقابل ذلك، العبء الذي يتحمله العامل حين يطالب بمكافأة نهاية الخدمة، وهي قضايا موجودة يوميا في دهاليز المحاكم، وإن كانت معفية من الرسوم، لكنها تمثل عبئا على العامل الذي يحاول الحصول على حقوقه العمالية". وأردف "في السابق كان يتعين على صاحب العمل دفع مكافأة نهاية الخدمة للعامل، لكن اليوم أضحى الأمر بمرونة أكثر، حيث يدفع بشكل شهري وواضح، ناهيك بأن وجود التأمينات الاجتماعية طرف بهذه المعادلة، سيضفي للعامل الشعور بطمأنينة أكبر، بأن أمواله موجودة، وسيحصل عليها من دون عبء التقاضي عليها".